

## العودة إلى نظام الامتيازات القديم... بترولياً (2 / 2)

### نقولا سركيس

الإيرادات الأولى من الإنتاج». أخيراً تضيف نفس المادة: «تمارس الشركة «حق خيار شراء حصة» مستقبلاً في اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج المبرمة سابقاً قبل إنشاء الشركة. بعد التفاوض مع أصحاب الحقوق».

من جهة أخرى، يمتاز مشروع القانون بإمكانية مشاركة القطاع الخاص في رأسمال شركة البترول الوطنية، ضمن شروط معينة، في رأسمالها، جنباً إلى جنب مع القطاع العام.

ومن الطريف أن معارضي إنشاء شركة بترول وطنية لبنانية قد أطلقوا مؤخراً حملة واسعة، يرافقها التطبيق والتزمير، ليس فقط ضد إقرار مشروع قانون إنشاء هذه الشركة، بل أيضاً ضد ثلاثة مشاريع قوانين نفطية أخرى تتعلق باستثمار الموارد البترولية في الأراضي اللبنانية، الصندوق السيادي، وإنشاء مديرية عامة للأصول البترولية.

هذه المعارضة، اليوم، للقوانين النفطية المذكورة، وغداً ربما لمبدأ وجود قوانين أو سلطة تشريعية، لا تحتاج لأي تعليق إذ إنها أقرب ما تكون إلى المزحة!...

يبقى أخيراً السؤال عن أسباب هذا التمادي اللامحدود في استباحة الثروة النفطية الموعودة، وفي الاستهتار بعقل وكرامة اللبنانيين، وفي التناول على الدولة ومؤسساتها. الجواب على هذا السؤال هو نفس الجواب على أسباب ما وصلنا إليه وما نعاني منه كل يوم من شتى أنواع الفساد، بما في ذلك العجز المتفاقم في الكهرباء والماء، وتلوث البيئة، وفضائح النفايات والمحارق المسرطنة والمكببات البحرية، واستمرار نهب المال العام وما أدى إليه من ارتفاع مديونية الدولة إلى مستويات أصبحت تهدد بانهايار الاقتصاد الوطني.

أما الموالم الجديد حول اقتربنا من باب «نادي البلدان المنتجة للبترول»، فيستحق ملاحظتين. أولاً، أنه من البديهيات أن أمنية كل لبناني هي أن يصبح بلده منتجاً للبترول والغاز، وأن يتم ذلك في أفضل الشروط الممكنة. أما الملاحظة الثانية، فهي أن الموضوع ليس مجرد دخول «النادي» بل مكاننا الممكن في النادي المذكور، إذ إنَّ الخوف كل الخوف، في ضوء ما شاهدناه حتى اليوم، أن نكون بين البلدان من نوع نيجيريا أو فنزويلا أو أنغولا التي ضربتها لعنة البترول.

بأن السياسة البترولية المتبعة في لبنان مستوحاة من «النموذج البترولي النرويجي». في حين أنها تُناقض كلياً تجربة النروج في هذا المجال، خاصة الدور المحوري الذي لعبته الدولة النرويجية والشركة الوطنية «ستاتويل». وقد تمت الإشارة بالتفصيل إلى مختلف أوجه هذا التناقض بين مسيرة البترول والغاز في البلدين، في مقال نشره في 20 كانون الثاني الماضي كاتب هذه الأسطر في «الأخبار»، جواباً على ما نشره الجيولوجي النرويجي من أصل عراقي السيد فاروق القاسم (الأخبار تاريخ 13 كانون الثاني 2018) لتبرير كل ما تم في لبنان. في هذه المناسبة، وجّه كاتب هذه الأسطر دعوة للسيد القاسم لحوار تلفزيوني علني وصريح، أمام كل اللبنانيين، حول هذا الموضوع، والأمل بأن يأتي الجواب سريعاً على هذه الدعوة.



### الخوف، كل الخوف، أن نكون بين البلدان التي ضربتها لعنة البترول



لهذه الأسباب، يمكن القول إنَّ تصحيح الانحرافات التي حصلت ودرء المخاطر التي تهدد الثروة النفطية الموعودة، يستدعيان إسراع المجلس النيابي في إقرار اقتراح «قانون شركة البترول الوطنية اللبنانية» الذي قدّم له. ومن أهم أهداف هذا القانون ما تنص عليه المادة 11 بالقول «للمشاركة خيار المشاركة في أنشطة الإنتاج من خلال الاستثمار بطريقة «حق خيار شراء الحصة» (Back-in Rights) المتبعة عالمياً، وفقاً للبند الأول من المادة 6 من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية (رقم 2010/132) وأحكام قانون الموارد البترولية في الأراضي اللبنانية، وتضمن هذه الطريقة حقوق الدولة بشراء حصة من الحقل البترولية دون أن تساهم الدولة في أي من التكاليف في مرحلة الاستكشاف إلى حين تدفق

من أعجب الظواهر في مسيرة البترول والغاز في لبنان أنها انحرفت فجأة عن الأسس السليمة التي وضعها القانون البترولي 2010/132، لتسير بعكس السير، وعكس المنطق، وعكس المصلحة الوطنية، وعكس التطورات العالمية المشار إليها في مقالتنا السابقة. هذا الانحراف تمثّل بشكل خاص في تزوير القانون البترولي عبر المادة 5 من المرسوم 2017/43 التي نصت على عدم مشاركة الدولة في جولة التراخيص الأولى، ما يعني بالعربية الفصحى طرد الدولة برمتها من الأنشطة البترولية، كي تحل محلها مصالح خاصة، ومن ثم انعدام الحاجة لإنشاء شركة بترول وطنية! كما يعني التنكر لنظام تقاسم الإنتاج، الذي نصّ عليه القانون البترولي في قفزة تقارب الخمسين سنة إلى الوراء، والعودة المقلعة إلى نظام الامتيازات القديم الذي لم يعد يقبل به أي بلد في العالم.

من أهم وأخطر النتائج العملية لهذا التزوير لمبدأ أساسي من القانون أن حقوق ملكية كل ما يتم اكتشافه من بترول وغاز تعود للشركات العاملة في ظل نظام الامتياز، في حين أنها تعود للدولة في نظام تقاسم الإنتاج، توزع بين الشركة الوطنية من جهة، والشريك الأجنبي عند تحميل حصته على الناقلات من جهة ثانية.

وبما أن دفتر الشروط والرسوم 2017/43 قد نصّ على أن حقوق الاستكشاف والإنتاج لا تُمنح إلا إلى «شراكة تجارية غير مندمجة» مؤلفة من ثلاث شركات على الأقل من الشركات المؤهلة، ونظراً إلى عدم وجود شركة بترول وطنية، فإن حقوق هذه الشركة قد طارت تلقائياً من الاتفاقيتين اللتين تم التوقيع عليهما حول الرقعتين 4 و9. أما في حال تطبيق نظام تقاسم الإنتاج، وتخصيص حصة 40% مثلاً للشركة الوطنية، وإذا اعتبرنا جديلاً أن قيمة مجموع ما يتم اكتشافه في الرقعتين 50 مليار دولار، فهذا يعني أن لبنان قد ارتكب «خطأ» (إذا شئنا استعمال كلمة مهذبة) حرمان نفسه من حوالي 20 مليار دولار، أو ما يقارب ذلك، حسب إعادة نظر الشركات في توقعاتها في حال وجود شركة وطنية كشريك.

وفي طليعة الأساليب التي استعملت لتضليل اللبنانيين حول هذه النقاط الجوهرية هو الادّعاء منذ سنوات

### مقال

## بؤس وكآبة ضي «العدلي»

### رضوان مرتضى

مرّت عشر سنوات منذ دخلت قاعة المجلس العدلي لأول مرة، لكن شيئاً لم يتغيّر منذ ذلك الحين. رتابة تتكرر في كل جلسة، يتوزع عشرات العسكريين في أزوقة قصر العدل ومحيطه، وكان حدثاً جليلاً سيحصل، لكنه لا يحصل. لا شيء هنا سوى الهدوء، حتى الكلمات تتشابه بين هذه الجدران. ينطقها «سيد» المجلس العدلي» بالطريقة نفسها التي كان يفعلها سلفه.

عشر سنوات، كأنها أمس. تبدّلت وجوه القضاة ربما، أما هيئة «الهيئة القضائية» فعلى حالها. اللباس نفسه والوجوه نفسها. كذلك تتكرر وجوه المحامين هنا. حتى رداءة الصوت بفعل الصدى في القاعة، هي هي. يجهد الحضور لسماع القاضي، كما يجهد هو لفهم ما يتلفظون به. هكذا كانت الحال في أول مرة ولا تزال. الروتين القاتل نفسه تصاف إلى مسحة كآبة. من يدري، قد يكون التغيير الوحيد المنتظر في هذه الجلسات غياب بعض الحاضرين في جلسات لاحقة بسبب الوفاة فقط. عداد السنوات وحده يتغيّر. أحد المحامين الحاضرين قارب الثمانين. يقف بصعوبة ليخاطب القاضي بصوت متهدج بالكاد يُسمع. الشيخ الوقور أحد وكلاء المغيبين الثلاثة في جلسة قضية تغيب الإمام السيد موسى الصدرورفيقيه. معظم الحاضرين يرتدون الزي الأسود أو بزة رسمية،

أنه أمام كل هذا الدعم الذي يقدمه مصرف لبنان للمصارف، والأرباح التي قدمها لها على طبق من ذهب، وصل طمع المصارف إلى مرحلة أنها ليست مستعدة للتضحية لإنهاء هذه المشكلة، بل تريد افتعال مشكلة لجني بضعة مليارات من الليرات على حساب المال العام. السؤال الذي لا إجابة له حتى الآن لا يتعلق بهؤلاء العالقين بين مصرف لبنان والمصارف، بل بالنتيجة التي سيخلفها عدم ضخ المزيد من الدعم للقروض السكنية، إذ يتوقع أن تنخفض أسعار الشقق السكنية المتوسطة والصغيرة، ويتوقع أن يكون هناك المزيد من التعثر في القطاع العقاري وفي القطاعات المتتمة له.

ويردّد المعنيون في مصرف لبنان أن غياب الحكومة عن وضع سياسة إسكان هو أصل مشكلة القروض السكنية المدعومة، إذ لم يكن أمام مصرف لبنان سوى الحلول بدلاً من الحكومة في هذه العملية انطلاقاً من خلفيات نقدية. لذا، إن انسحابه اليوم من مشروع تمويل القروض المدعومة، يتعلق بهذه الخلفيات حصراً، وبأنه لا يريد تحمل مسؤولية الانفلات في السوق، في وقت لا تريد فيه الحكومة تحمّل أي مسؤولية.

العدلي أنه ينتظر ورود تحقيق المحقق العدلي قبل استكمال المحاكمة في قضية الصدرورفيقيه. المجلس ينتظر ورود تحقيقات المحقق العدلي في قضية ناهز عمرها أربعين سنة. غير أن أحد الوكلاء استأذن القاضي ليطالب الترخيص لإرسال مذكرة لوزارة الخارجية اللبنانية عن طريق وزيرتي العدل والخارجية اللبنانييتين للإفادة عن وفاة القاضي. وعليه، قرر المجلس بت الطلب لاحقاً في غرفة المحاكمة، وأرجأ الجلسة إلى الخامس والعشرين من أيار، لكن الحضور لفتوا نظر القاضي إلى أن موعد الجلسة المحدد يُصادف عيد المقاومة والتحرير. فعاد وأرجأها إلى الأول من حزيران المقبل.

كذلك شهد المجلس العدلي انعقاد الجلسة الأولى منذ وقوع جريمة قتل المسؤولين الكتائبين نصري ماروني وسليم عاصي في نيسان عام 2008.

وقد أرجأ المجلس العدلي برئاسة القاضي جان فهد، إلى 23 آذار المقبل جلسة محاكمة المدعى عليهما طعمة ذوقي وجوزيف ذوقي الفارين من وجه العدالة بجرم القتل، لإعطاء المهل للمدعى عليهما. وحضر الجلسة المدعى عليهما في الملف عينه وليد ذوقي ونقولا حمصي اللذان سبق أن أوقفاً بتهمته نقل الجنّة وإخفاؤهم. وقد طالب النائب إيلي ماروني (شقيق الضحية) ب«الإسراع في الإجراءات القانونية درأً لضيق الأدلة أو محاولة إخفاؤها، علماً بأن هناك عدداً من الشهود قد توفوا».



(مروان طحطح)

بمقتل معمر القذافي، ماذا يُمكن أن تُقدّم له سوى تأجيل خلف تأجيل؟ لكنه، رغم ذلك، يواظب على حضور جلساتها. تحاول جاهداً البحث عن تبدّل ما، لكنك عبتاً تفعل. بالصدفة تلنفت إلى وجوه العسكريين المكلفين بالتشريعات في المجلس العدلي. وحدها تغيّرت وجوه هؤلاء. شبان يافعون بتوزعون يمنة وبسرة بتوجه من ضابط ترتفع نجمة واحده على كتفه، يُقدّمون السلاح لهيئة المجلس العدلي وينسحبون بهدوء ليحضر فوج آخر في الجلسة المقبلة. في جلسة أمس، أعلن رئيس المجلس

باستثناء شاب أربعيني، يجلس في آخر القاعة. لم ينيس ببنت شفة، سوى أنه اقترب مصافحاً قبل بدء الجلسة. هذا الشاب، هو ابن أحد المغيبين الذين يجتمع المجلس لأجلهم. لم يمل زاهر عباس بدر الدين. أربعون سنة مرّت على تغيب والده مع الإمام الصدر والشيخ محمد يعقوب، لكنه يحرس على حضور جلسات المحاكمة. وجه زاهر السمح يحمل الكثير من اللباس، لكنه رغم ذلك يحمل نفسه إلى محكمة يعلم أنها لن تُقدّم أو تُؤخّر في كشف مصير والده. محكمة لم تعترف بعد

